S

PROVISIONAL

S/PV.2519
29 February 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الاربعاء ، ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد شاه نواز	(باكستان)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	بنما	السيد أرياس ستيبا
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كرافتشنكو
	زمبابوي	السيد ماشينغلدزي
	الصين	السيد ليو كنغ
	فرنسا	السيد دي لا باري دي نانتوي
	فولتا العليا	السيد كاي
	مالطة	السيد غاوتشي
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	نيكاراغوا	السيد ايكازا غاياردو
	الهند	السيد كريشنان
	هولندا	السيد ميسمان
	الولايات المتحدة الامريكية	السيدة كيركباتريك

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٠٠

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال .

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/16339)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في جلسات سابقة بشأن هذا البند أدعو ممثل لبنان الى شغل مقعد على طاولة المجلس . وأدعو ممثلي ايطاليا والسنغال الى شغل المقعدين المخصصين لهما في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، قام السيد فاخورى (لبنان) بشغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وقام السيد جانوتزى (ايطاليا) ، والسيد سارى (السنغال) بشغل المقعدين المخصصين لهما في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله .

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/16351/Rev.2 التي تتضمن نص مشروع القرار المنقح الذى قدمته فرنسا .

السيد دى لا بارى دى نانتوى (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلبت الكلمة مرة أخرى فقط لأعرض على أعضاء المجلس مشروع القرار S/16351/Rev. 2 الذى قدمه الوفد الفرنسي والذى سنصوت عليه عصر هذا اليوم .

هل احتاج الى التذكير بالطابع المأساوى للحالة السائدة في لبنان ، وبصفة خاصة في منطقة بيروت ؟ ان معاناة السكان المدنيين والخطر المتواصل في تلك المنطقة يجعلان من الضرورى أن يقوم المجتمع الدولي بتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه .

وتدأب فرنسا ، كما يعرف الجميع ، على الاعراب عن حرصها على أن يتخذ المجتمع الدولي اجراء محددا لتحسين الحالة . وقد طلبنا دائما أن تأخذ الأمم المتحدة مكانها

الصحيح وأن تلعب الدور الذى يليق بها في تسهيل استتباب السلم وتحقيق المصالحة في ذلك البلد الممزق . وهذا صحيح عندما انشئت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) وكانت فرنسا أول من شارك فيها وفرنسا اليوم هي البلد الذى يسهم بأكبر عدد من القوات في اليونيفيل . وهذا صحيح كذلك عندما استجبنا لطلب تقدمت به الحكومة اللبنانية بأن نشارك في القوة المتعددة الجنسية ، وقلنا عندها أننا نفضل أن تكون القوة تابعة للأمم المتحدة . وبعد ذلك ، وفي مناسبات عديدة ، أجرت السلطات الفرنسية اتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف في محاولة للاستعاضة عن القوة المتعددة الجنسية بوجود للأمم المتحدة . واليوم تغيرت الظروف التي كانت سائدة عند انشاء تلك القوة تغيرا جذريا ، والحالة في بيروت ازدادت سوءا .

لهذا السبب تقترح فرنسا على المجلس أن يضطلع بمسؤولياته فيقر احلال قوة للأمم المتحدة محل القوة المتعددة الجنسيات .

ان مشروع القرار ثمرة لجهود مضنية ومصممة . وهو يأخذ بعين الاعتبار الى أقصى درجة الشواغل التي أعربت عنها جميع الأطراف . ورغم أن فرنسا تقدم نص المشروع ، فهو ، كما يعرف الجميع ، نتيجة عمل دؤوب بذله في المقام الأول وبصورة مشتركة جميع من في المجلس ممن يؤمنون ، كما نؤمن نحن ، بالدور الكبير الذى يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة لوضع حد للعنف ولتخفيف حدة التوتر وذلك بغية المساعدة في تحقيق المصالحة والسلم . ولا أتردد في قول ان المشروع هو ثمرة عملهم هم بقدر ما هو ثمرة عملنا نحن .

ونحن ندرك أن اعتماد مشروع القرار ليس سوى مرحلة واحدة للاضطلاع بالمهمة التي يتوجب علينا أن نقوم بها لتحقيق السلم والمصالحة . وهي على أية حال مهمة لا غنى عنها .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : رغم أن اليوم هو الأخير من شهر شباط/فبراير ، اسمحوا لي سيدى الرئيس أن أرحب بكم في هذا المنصب السامي ، منصب رئيس مجلس الأمن . وان قدراتكم الدبلوماسية ومهارتكم تساعدنا في حسم المشاكل التي ما فتئ المجلس ينظر فيها في هذا الشهر . وأود أيضا أن أحيّي الرئيس السابق ، السفير تشامورو مورا ، الممثل الدائم لنيكاراغوا، على التوجيه اللبق والمقتدر لأعمال المجلس في كانون الثاني /يناير .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

مرة أخرى يتضمن جدول أعمال مجلس الأمن مسألة الحالة في لبنان . واذا كان من بين الموجودين هنا من تابع الأحداث المأساوية التي وقعت في صيف ١٩٨٢ نتيجة للعدوان الاسرائيلي الشامل على ذلك البلد الصغير فسيتذكر ويدرك الحرمان والمحن التي عانى منها الشعبان اللبناني والفلسطيني .

ان صور الموت والدمار التي جلبتها الحرب للارض اللبنانية مازالت ماثلة في أذهان الكثيرين من الناس . واننا نتذكر الحصار الذى فرضه القصف الكثيف بأنواعه الذى قام به المحتلون بطريقة منتظمة على بيروت عاصمة لبنان المحاصرة . ومازالت حاضرة في أذهاننا الاعمال الانتقامية ضد اللاجئين العزل في مخيمي صبرا وشاتيلا .

وموضوعيا ، فان مجلس الامن منذ الساعات الاولى لذلك العدوان طالب اسرائيل بشكل واضح تماما ، لا يحتمل اللبس ، بأن تضع نهاية لهذه الأعمال . وفي قرارى مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) المعتمدين بالاجماع ، تم وضع الاساس من أجل تسوية لاحقة في لبنان عن طريق الانسحاب الفورى غير المشروط للقوات الاسرائيلية من ذلك البلد ووضع حد للاعمال العسكرية في الاراضي اللبنانية .

ولاسباب معروفة تماما ، فان هذين القرارين لم ينفذا . وتحت ستار التحالف الاستراتيجي مع واشنطون ، تجاهلت تل ابيب بوقاحة مطالب مجلس الامن وبالتالي ، والشيء بالشيء يذكر ، فانها داست دون حياء التزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة .

ان الحبر على هذين القرارين لمجلس الامن لم يكن قد جف حينما بدأت اسرائيل ، وتلتها الولايات المتحدة ، في التأكيد على ان هاتين الوثيقتين قد اصبحتا في خبر كان ، وان الاحداث قد تجاوزتهما ، وبالتالي لم يعد لهما محل ، اذا صح هذا التعبير .

لقد مر عام ونصف منذ ذلك الوقت ، الا ان الحالة في لبنان مازالت بالغة التعقد والتوتر . فالمحتلون الاسرائيليون لا يزالون يسيطرون على الجزء الجنوبي من البلد حيث يعتزمون ، حسب قول الجميع ، البقاء هناك لمدة طويلة . ومرة أخرى ، فان الطائرات الاسرائيلية تقصف البلدان والمدائن .

ثم كان ان وجد بعض الناس في واشنطون انه من المناسب القيام بعمليات في لبنان وادخال لبنان في دائرة المصالح الحيوية للولايات المتحدة . وهذا بالضبط

كان التقدير الطويل الاجل الذى أملى قرار وزع ما يسمى بالقوات المتعددة الجنسية في الاراضي اللبنانية ، وهي قوات دعامتها مشاة البحرية الامريكية ووراءهم اسطول حربي كامل يتألف من قطع الاسطول السادس التابع للولايات المتحدة .

ولم يدخر مبعوثو واشنطون وسعا فراحوا يطوفون بمنطقة الشرق الاوسط بأسرها تصاحبهم بيانات واعدة عن التقدم صوب السلم ، هم ومحظيتهم اسرائيل ، ثم فرضوا على اللبنانيين اتفاقا ذليلا كان من شأنه أساسا ان يحول لبنان الى محمية أمريكية ــ اسرائيلية .

وقد حذر الاتحاد السوفياتي بقوة منذ البداية من الآثار الخطيرة للتدخل من الخارج ، ولاسيما وزع القوات متعددة الجنسية في لبنان . ولقد صدقت نبوءتنا . ان وجود القوات متعددة الجنسية على اراضي لبنان لم يساعد على اعادة الحالة الى طبيعتها في لبنان على النحو الذى اكدته واشنطون . وعلى النقيض من ذلك ، فان هذا قد أدى الى زيادة تردى الخطر الذى يواجه لبنان حكومة وشعبا .

ان الاحداث التي وقعت في الشهور الاخيرة أوضحت تلك الحقيقة بأجلى ما يمكن . ان قوات مشاة الاسطول وسفن الاسطول السادس التابعة للولايات المتحدة اسقطت على لبنان مئات الاطنان من القنابل والقذائف ، محاولة بذلك ان تملي على اللبنانيين طريقة تنظيم وتصريف شؤونهم الداخلية . ووفقا لما ورد في صحافة الولايات المتحدة ، فان السفن الامريكية في لبنان اطلقت ، اعتبارا من ٨ أيلول/سبتمبر اكثر من ٣٠٠ قذيفة من مدافعها من عيار ١٦ بوصة ، واكثر من ١٣٠٠ قذيفة من مدافعها من عيار ٥ بوصة . كما اسقطت طائراتها على لبنان ايضا قنابل عنقودية وأنواعا اخرى من القنابل .

ويمكن للمرء ان يتخيل عدد الضحايا من بين السكان المدنيين المسالمين الذين سقطوا نتيجة لذلك . ومن الصحيح تماما ان التدخل الامريكي الاسرائيلي قد

صده على نحو حاسم الوطنيون اللبنانيون والقوى الوطنية الاخرى في العالم العربي ، فانه بفضل صلابتهم وشجاعتهم أساسا منيت بالفشل الذريع مرة اخرى محاولات واشنطون للقيام بـ " عملية انقاذ " ولبذر الشقاق بين صفوف العرب .

وفيما يتعلق بالبيانات الاخيرة لممثلي الولايات المتحدة الرسميين التي تدعي بأن الولايات المتحدة قد ناصرت دائما ارسال قوات الامم المتحدة الى لبنان ، وانها لا تعارض مطلقا في وضع قوات متعددة الجنسية في ذلك البلد ، أود ان اذكر بالحقائق التالية :

في وقت يعود الى تموز/يوليه ١٩٨٢ ، اى في ذروة العدوان الاسرائيلي على لبنان ، تقدم الاتحاد السوفياتي باقتراح بالنظر في أمر استخدام وحدات قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في منطقة العاصمة اللبنانية . بيد ان الولايات المتحدة لم تستجب لهذا الاقتراح . وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، وبعد عملية انتقام وحشية ضد الفلسطينيين العزل في مخيمي صبرا وشاتيلا ، كان كل أعضاء مجلس الامن تقريبا ، بما فيهم الاتحاد السوفياتي ، على استعداد لاتخاذ قرار بشأن الارسال الفورى لقوات الامم المتحدة الى بيروت . وبالتحديد فان هذا القرار قد قوضته وقضت عليه الولايات المتحدة التي فضلت ان ترسل الى لبنان مشاة البحرية والقوات العسكرية لشركائها في منظمة حلف شمال الاطلسي . وفي الشهور التي تلت ذلك ، ادلى الممثلون رفيعو المستوى في ادارة الولايات المتحدة ، بما فيهم وزير الخارجية الامريكي ، على نحو متكرر ، ببيانات مفادها انهم لا يرون للامم المتحدة دورا ممكنا في لبنان .

هذه هي الحقائق الثابتة التي نرى اليوم ان البعض يحاولون نسيانها وهم يشيرون الى ولائهم المجدد للامم المتحدة .

والان نحن بحاجة الى جهود كبرى لا زالة ما نجم عن العدوان الاسرائيلي والتدخل الاجنبي في لبنان حتى يمكن للبنانيين انفسهم ان يحلوا مشاكلهم الداخلية دون تدخل من الخارج . وفي هذا الصدد ، فان المطلوب اساسا هو كفالة تنفيذ القرارين الاساسيين لمجلس الامن في هذا الصدد ، أي القرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، والانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي اللبنانية . ان احدا لم يلغ هذين القرارين ولابد من تنفيذهما .

ومن الضروري ايضا ان تضع الولايات المتحدة نهاية لابتزازها العسكري الصارخ للبنان وقصفها الوحشي من سفن اسطولها السادس . ولابد لسفنها وللاساطيل العسكرية الاجنبية الاخرى ان تبتعد عن الشاطئ اللبناني .

على ان ما يحدث هو على النقيض من ذلك ، فحتى الان وبعد ما يسمى باعادة وزع قوات مشاة البحرية الامريكية الى سفنها ، لا يكاد يمر يوم دون ان تقوم الولايات المتحدة بضرب لبنان . وبهذه المناسبة ، فان الولايات المتحدة لا تهتم حتى بتقديم ذرائع لهذا . وقد وصل الامر حدا وجدنا فيه ان رئيس الولايات المتحدة في مؤتمره الصحفي في ٢٢ شباط/فبراير من هذا العام يعلن على الملأ انه يكفي ان تسقط قذيفة واحدة ــ ولو بطريق المصادفة ــ قذيفة قد يطلقها شخص غير معروف من مكان ما ضد اى مؤسسة امريكية في بيروت ، لكي تستأنف المدفعية ذات العيار الكبير الموضوعة على السفينة الحربية " نيوجرسي " قصفها .

واذا اردنا ان نسير على هذا المنطق ونسميه " مبدأ " ، فانه بعد ما حدث للبعثة السوفياتية هنا ــ واشير الى الانفجار ــ فان ادارة الولايات المتحدة ينبغي ان تعترف بأن من حق الاتحاد السوفياتي ان يقصف نيويورك . ان لا معقولية هذا النهج غنية عن البيان .

وكما أعلن في ٢٧ شباط/فبراير وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اندريه غروميكو :

"ان أي مراقب موضوعي لا يمكن أن يعتقد بأن المخرج من هذا الطريق المسدود يمكن أن يتمثل في مدفعية البوارج الامريكية أو مشاة البحرية الامريكية" .

ونؤكد اليوم مرة أخرى أن التسوية الحقيقية للحالة في لبنان يجب أن تتحقق لا عن طريق صفقات منفصلة ، وانما على أساس التنفيذ الصارم والقاطع لمقررات الأمم المتحدة ذات الصلة التي صوت لصالحها ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن . هذا هو بالتحديد النهج الذي أملى موقف الوفد السوفياتي عندما بحثنا في مجلس الأمن الاقتراح القاضي بارسال قوات تابعة للأمم المتحدة الى بيروت . ومنذ بداية المشاورات بشأن هذا الموضوع أعلنا بجلاء أننا على استعداد لاجراء مناقشة بنّاءة لهذا الاقتراح على أن يكون مفهوما أنه لا بد من توفر الظروف الهامة اللازمة للقيام بهذه العملية . وفي هذه الظروف ، علاوة على انسحاب القوات المتعددة الجنسية من بيروت ، هناك بالطبع الحاجة الى سحب البوارج الأجنبية من سواحل لبنان ، والى وجود ضمانات بأنه لن يحدث استئناف لاطلاق المدفعية أو هجمات الطائرات أو أي تدخل آخر في الشؤون الداخلية للبنان من جانب القوات المتعددة الجنسية .

وبرغم المرونة الكبيرة التي أبداها الوفد السوفياتي وقولنا أننا على استعداد للسعي الى حلول للقضايا الأساسية تكون مقبولة لكل الأطراف ، فانه أثناء نظرنا في مشروع القرار ، اتضح تماما أن بعض أعضاء مجلس الأمن لا يرغبون في تحمل مسؤولية عدم تجديد التدخل في لبنان . ان مشروع القرار يتضمن صياغات أخرى غير مقبولة أو غامضة - وعلى سبيل المثال ، تلك المتعلقة بولاية قوة الأمم المتحدة في بيروت وما الى ذلك . ومع أننا نحبذ استمرار المشاورات بشأن هذا الموضوع - وقد دعونا الى اجراء مزيد من المشاورات فان هذا المشروع قد عرض أخيرا على مجلس الأمن دون أي مزيد من الاعتبار لموقفنا ودفع دفعا الى مرحلة التصويت . وبالتالي فان عمل مجلس الأمن بصدد هذا المشروع ، الذي أسهم فيه كثيرون من

أعضاء مجلس الأمن ، قد قطع نتيجة للمناورات غير اللائقة التي قامت بها الوفود الغربية التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن ذلك .

ان الوفد السوفياتي يعرب عن أسفه لانتهاء النظر في هذه المسألة في مجلس الأمن الى هذه النتيجة . لقد كانت هناك فرصة للتوصل الى نتيجة ايجابية .

ان هذا المشروع بشكله الحالي ، في نظرنا ، ونتيجة للأسباب التي ذكرتها آنفا غير مقبول والوفد السوفياتي سوف يصوت ضده .

وفي الختام ، نود أن نؤكد أننا نتعاطف تعاطفا كبيرا مع اللبنانيين الذين قدر لهم أن يشهدوا الكثير من الحرمان والمعاناة . ونحن نؤيد الجهود البنّاءة الرامية الى تحقيق الاكتمال المبكر للحوار الوطني والمصالحة بين مختلف الجماعات اللبنانية ، ونعرب عن أملنا الوطيد في أن تؤدي هذه الجهود الى استعادة سلامة أراضي لبنان ووحدته وسيادته واستقلاله ، ذلك البلد الذي سيسهم ، بوصفه عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي ، في تعزيز السلم والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم بأسره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

انني أفهم أن المجلس على استعداد للانتقال الى عملية التصويت على النص المنقح لمشروع القرار الذي قدمته فرنسا والوارد في الوثيقة S/16351/Rev.2 . وما لم أسمع أي اعتراض سأطرح المشروع الآن للتصويت .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد خليل (مصر) : سيدي الرئيس ، لقد أيدت مصر المبادرة الفرنسية منذ طرحها وتقديمها فكرة احلال قوات الأمم المتحدة محل القوات المتعددة الجنسية . وقد تبلورت الفكرة الآن في مشروع القرار الذي قدمه للمجلس منذ لحظات ممثل فرنسا الدائم السفير دي لا بارى دي نانتوي . والواقع أن هذا التأييد من جانبنا ينطلق من عدة اعتبارات أهمها :

أولا ، أنه على المجتمع الدولي مسؤولية واضحة في العمل على تلافي وجود فراغ خطير في لبنان ، بعد الانسحاب الكامل للقوات المتعددة الجنسية ، قد يؤدي على الصعيد الانساني الى مزيد من المآسي لشعب لبنان ، وخاصة للمدنيين العزل ، وكذلك للاجئين بما في ذلك مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي أصبحت دون حماية كافية بعد انسحاب القوات الايطالية .

ثانيا ، يركز مشروع القرار الفرنسي ويؤكد على ضرورة الحفاظ على سلامة لبنان ووحدة أراضيه وسيادته واستقلاله ، وذلك ركن أساسي تتمسك به مصر وتنادي به وتدافع عنه دائما .

ثالثا ، ينص المشروع على انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان ، وهو مبدأ لا يمكن لهذا المجلس الا أن يؤيده ويسانده . على أننا في الوقت ذاته كنا نفضل أن تكون الصياغة المتعلقة بذلك في مشروع القرار أوضح وأقوى ، وخاصة في المطالبة بالجلاء الفوري غير المشروط للقوات الاسرائيلية من كافة الاراضي اللبنانية . وفقا لما سبق أن طالب به هذا المجلس . وبالرغم من أن الفقرة الخاصة بذلك في مشروع القرار لا تذكر ذلك صراحة ، فان هذا هو فهمنا للمضمون الذي ترمي اليه .

رابعا ، بالرغم من أننا لا نعالج اليوم القضية اللبنانية برمتها الا أن القرار لا يتغاضى عن أهمية ومركزية وضرورة بدء الحوار للمصالحة الوطنية بين جميع الأطراف اللبنانية . فالنتيجة الايجابية لهذا الحوار هي أساس لا غنى عنه لسلم لبنان وأمنه . هذا ولا شك أننا نأمل جميعا في أن تتحقق الاستجابة الصادقة لنداء هذا المجلس بوقف القتال ووقف اطلاق النار ليس في بيروت فحسب بل في جميع ربوع لبنان .

ان الوضع الذي يشهده لبنان اليوم ـ بكل ما يعنيه من تهديد خطير يمكن أن ينعكس على السلم والأمن في المنطقة ، وبكل ما يشكله من تهديد لكيان لبنان ذاته ووحدة أراضيه ـ هو أقوى مبرر لتواجد الأمم المتحدة ولتأييد الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة .

لقد أدت مصر كغيرها ، بكل أمانة وموضوعية ، دورها في المفاوضات الشاقة بشأن مشروع القرار الفرنسي بوصفها دولة عربية غير منحازة تربطها بشعب لبنان الشقيق أوثـــق الصلات . أدت دورها وهي فخورة بذلك بالرغم مما قد نشعر به بعد لحظات من خيبة أمل .

نظرا لهذه العناصر المتقدمة ، وايمانا من مصر بأن للأمم المتحدة ، ولمجلس الأمن خاصة ، دورا بناء يجب أن تمارسه ، فان وفد مصر سيصوت لصالح مشروع القرار الفرنسي .

السيد كاى (فولتا العليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اننا اذ نشرع في عملنا في مجلس الأمن بشأن الحالة في منطقة بيروت ، كما فعلنا ذلك في الأسابيع القليلة الماضية ، فقد حضر وفدى هنا وهو على اقتناع راسخ ومتين مؤداه أن المجلس بوسعه ولا بد له أن يسهم في احلال السلم ، ليس فقط في عاصمة لبنان ، التي عصفت بها الأحداث وألمّت بها المحن ولكن في جميع أرجاء البلاد .

اننا نرى أن المجلس يعكف على بحث مشكلة حساسة ومعقدة لا بد من حلها بصورة دائمة وواقعية في سياق أكثر شمولا ، ألا وهو سياق لبنان بأسره . والاّ فان الأمر سيكون بمثابة اخماد حريق دون تقصي منشأه ، وبذلك سنطبق حلولا جزئية لا فائدة منها الاّ إرجاء الانفجارات الأكثر خطورة التي ستؤثر على السلم والأمن في المنطقة. ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن الحالة في بيروت ليست سوى عنصر واحد في مشكلة الشرق الأوسط الأوسع نطاقا ، التي ما تزال المشكلة الفلسطينية أهم عناصرها . واننا لعلى اقتناع أن ذلك الجزء من العالم لن ينعم بالسلم ما دام الشعب الفلسطيني الذى ما فتئ دون وطن منذ أمد طويل ، محروما من حقه في تقرير المصير وفي أن يكون له وطن .

ومن وجهة نظرنا ، ان الصعوبات القائمة حاليا في لبنان تنبع مباشرة من التدخل الخارجي ومن رغبة الدول الخارجية في السيطرة على ذلك البلد . ونعتقد أن الشعب اللبناني يعرف أين تكمن مصالحه ويجب أن يكون الحكم الوحيد على مصيره فهو شعب ناضج وبوسعه أن يحسم مشاكله دون أى تدخل خارجي . ولهذا نرى أنه لا يجوز أن تتواجد في أراضي لبنان قوات الاحتلال الاسرائيلية في الجنوب وكذلك ما يسمى بالقوات المتعددة الجنسيات في بيروت وفي المياه الاقليمية اللبنانية. ولهذا نؤيد انسحاب جميع القوات الأجنبية ، كائنة ما كانت ، من ذلك البلد . وما زلنا نعتقد أن الانسحاب الفورى لهذه القوات والاحترام الصارم لسلامة لبنان الاقليمية ووحدته وسيادته الوطنية واستقلاله يمكنهما أن يهيّئا الظروف المواتية للمصالحة بين جميع أبناء البلاد ، وهو أمر تقتضيه الضرورة حقا . ولهذا يتوجّب على هذا المجلس أن يسارع الى احلال السلم في ذلك البلد والى مساعدة سكانه ، بما فيهم اللاجئون الفلسطينيون .

وقد أعربنا ، من جهتنا ، طوال مشاوراتنا ، عن استعدادنا للموافقة على أية مبادرة قد تفضي بنا الى تحقيق ذلك الهدف. ولهذا فاننا نظرنا بعين العطف الى الاقتراح الفرنسي الذى يتوخى الطلب الى مجلس الأمن أن يرسل قوات تابعة للأمم المتحدة الى لبنان تعهد اليها مهمة حفظ السلم . ان مشروع القرار المعروض علينا هو نتيجة اجراء مفاوضات جادة . وقد اشتركنا نحن أنفسنا في هذه المفاوضات في مجموعة عدم الانحياز . وان ما أبديناه من وجهات نظر في المشاورات الخاصة التي قمنا بها ، بالاشتراك مع أعضاء المجلس الآخرين ، قد أخذ بعين الاعتبار. وكنا نودّ ، بالطبع ، أن يتم الاعراب بصورة أفضل عن نقاط أخرى ، مثل انسحاب جميع القوات الأجنبية وموافقة جميع الأطراف المعنية . ولكن بغية تحقيق المصالحة وبغية العمل بسرعة لصالح الشعب اللبناني واللاجئين الفلسطينيين ، فان وفدى على استعداد لقبول هذا النص وبالتالي سوف يصوّت لصالح مشروع القرار .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى ، لقد سنحت لي الفرصة لتهنئتكم على تسنّمكم منصب رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وأودّ أن أكرر تقديرى للصبر والروح اللذين تديرون بهما مشاوراتنا .

ان المجلس يتداول مرة أخرى بشأن الحالة الخطيرة والمتفجرة في لبنان وهذه المرّة يشمل التصعيد الحاد للعنف واراقة الدماء منطقة بيروت . وانه لمن الصحيح حقا أن يقوم مجلس الأمن ، الذى تناط به بموجب ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، بتلمّس الطرق والوسائل للتخفيف من وطأة هذه الحالة الخطيرة التي قد تنجم عنها عواقب خطيرة على السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها .

لقد اتخذ المجلس في الماضي العديد من القرارات التي تهدف الى الانهاء الفورى للقتال في ذلك البلد السيئ الطالع الذى مزّقته الحرب والتي تطالب اسرائيل بأن تسحب قواتها العسكرية فورا ودون شروط الى حدود لبنان المعترف بها دوليا ، ولسوء الحظ فقد بقيت هذه القرارات حبرا على ورق .

ان الصراع المستمر في الشرق الأوسط ما برح يشكل أخطر تهديد للسلم . وان مأساة لبنان ما هي الاّ أحد أعراض هذا المرض الذى تسبب في معاناة كبيرة للالاف من الناس

الأبرياء في ذلك البلد . ولا يمكن التوصل الى حل لمشكلة لبنان في معزل عن بحثنا عن حل شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ، وهو حل لا بد أن يرتكز على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة وحقوقه الانسانية .

وفي حزيران/يونيه ١٩٨٢ صدم المجتمع الدولي عندما علم بأنباء العدوان الاسرائيلي الصارخ على لبنان وبما ارتكبته اسرائيل من فظائع وحشية بحق السكان المدنيين . وقد تم هذا الغزو بحجج مزعومة تتمثل في حفظ النفس والأمن . وهذريعة حماية المدنيين الاسرائيليين ، قتل بلا هوادة عدد كبير من الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في لبنان . ومن الواضح أن هذا الغزو كان جزءا من سياسة اسرائيل المحسوبة للقضاء المنظم على الشعب الفلسطيني وتفتيت استقلال وسيادة دولة لبنان المجاورة تفتيتا تاما . وقد دفع الشعب اللبناني البريء ثمنا باهظا نظير هذه الأعمال .

ان الهند حكومة وشعبا تشعر بالأسى العميق ازاء هذه الأحداث المأساوية . فقد أعربت السيدة أنديرا غاندي ، رئيسة وزراء الهند ، عن أسفنا وقلقنا في عدد من المناسبات في برلماننا وفي أماكن أخرى ، بما في ذلك الجمعية العامة عندما تكلمت أمامها في خريف العام الماضي .

وقد أدت التطورات الأخيرة الى تصعيد حاد للتوتر والصراع . ان أزمة بيروت الراهنة التي بدأت في وقت مبكر من هذا الشهر هي ذروة هذه المأساة المستفحلة .

وهذه ليست المناسبة ولا اللحظة المواتية للحديث باستفاضة عن الظروف التي وجدت القوات المتعددة الجنسية نفسها فيها في لبنان . ومع ذلك فان الاحداث قد أوضحت بغير شك أن وضع القوات المتعددة الجنسية لم يكن من المستطاع التمسك به وان استمرار وجودها لم يكن ليؤدى الا الى مزيد من تفاقم التوتر والصراع . وقد أصبح من الضرورى للمجلس أن يبحث في أمر اتخاذ اجراءات تقوم بها الأمم المتحدة لملء الفراغ في أعقاب انسحاب القوات المتعددة الجنسية، ومن أجل العمل على التئام الجراح في المنطقة .

وازاء هذه الخلفية ، نظرنا بتعاطف شديد الى الجهود الحالية في المجلس التي بدأت بناء على طلب من فرنسا ، التي رحبنا بمبادرتها الرامية الى اقامة وجود للأمم المتحدة في منطقة بيروت لدى انسحاب القوات المتعددة الجنسية. وفي مشاوراتنا مع الوفد الفرنسي وكذلك مع الوفود الأخرى ، أصررنا على أننا اذ نركز على الأزمة الحالية في بيروت التي تشغلنا الآن ، يجب أن نأخذ في الاعتبار كذلك المنظور الأكبر لمشكلة لبنان ككل ، فضلا عن المأزق المستمر في الشرق الأوسط . وقد حرصنا على أن نضمن أن يكون هدف قوات الأمم المتحدة واضحا ، وأن تكون ولايتها محددة بدقة قبل وزعها في لبنان .

وكان من الأساسي أيضا ، في رأينا ، أن نرى بعض شواهد عملية حقيقية للمصالحة الوطنية في لبنان . ان الشعب اللبناني الذى عانى طويلا وتحمل كثيرا يجب أن تتاح له الفرصة ليجد الوئام والسلام والاستقرار متحررا من كل تدخل أجنبي .

وطوال مداولاتنا كلها ، التي استمرت على ما أعتقد ما يقرب من ثلاث أسابيع ، حاولنا الى جانب دول عدم الانحياز الأخرى الأعضاء في المجلس أن نسهم في تطوير ووضع مشروع قرار يمكن أن يكون مقبولا للجميع ، أو على الأقل يمكن أن يحظى بالموافقة الضمنية من كل أعضاء المجلس . ومن الواضح أن أى قرار لكي يكون فعّالا وذا معنى لا بد أن يحظى بموافقة كل أعضاء المجلس والأطراف المعنية .

وبهدف الاسهام في تحقيق نتائج طيبة وايجابية لجهودنا ، تقدم وفدى ، ومعه عدد من دول عدم الانحياز الأعضاء في المجلس ، باقتراحات عديدة لتحسين النص الأصلي الذى قدمته فرنسا . وانه لمما يرضينا تماما أن وفد فرنسا قد أبدى روح تعاون ومرونة ، وأدمج معظم هذه المقترحات في مشروع قراره . وأود آن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقديرى لسفير فرنسا على هذه الروح .

ولقد كنا نتمنى أن يتاح لنا مزيد من الوقت في المجلس لحسم بعض القضايا المتبقية . ونحن ندرك الطبيعة الملحة للموقف وضرورة اتخاذ تدابير عاجلة من جانب المجلس . ورغم ذلك فان بضع ساعات اخرى تنفق في محاولة لحسم هذه المشكلات المتبقية ما كانت لتضيع هباء . ان وفدى يأسف لأنه من سوء الحظ تعذر ذلك .

رغم ما قلته آنفا ، فاننا نرى ان النص المنقّح الوارد في الوثيقة S/16351/Rev.2 قد تم تحسينه تحسينا كبيرا ، وهو متوازن على نحو كاف بحيث يستجيب لمعظم الشواغل التي أبديت أثناء المشاورات وان لم يكن كلها كما اتضح بجلاء من بيان سابق استمعنا اليه في المجلس . وعلى سبيل المثال فيما يخص الهند ، فان وفدى كان يفضل ان ندرج فقرة بالديباجة تكرر المطلب الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية فورا وبغير شرط الى الحدود المعترف بها دوليا للبنان تنفيذا للقرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) . ونحن نعتقد أن عدم اضافة هذه الفقرة يمثل نقطة ضعف قوية في مشروع القرار .

ويدرك وفدى المشاغل التي لم يستجب لها تماما مشروع القرار الحالي ، ومع ذلك فاننا نؤمن بأن هذا المشروع يمثل اطارا كافيا ومتوازنا يتضمن العناصر الأساسية ويوفر أساسا معقولا يتمكن المجلس بمقتضاه من اتخاذ الخطوات الأولى لتكوين قوة تابعة للأمم المتحدة . وبطبيعة الحال عندما نتلقى تقرير الأمين العام وفقا لما نصت عليه الفقرة ٥ من مشروع القرار ، اذا ما اعتمده المجلس وأصبح قرارا ،

فان جوانب الغموض المتبقية يجب جلاؤها قبل أن يصدر المجلس قرار بالاذن بـــوزع هذه القوة .

على أساس الاعتبارات التي ذكرتها آنفا ، سوف يصوّت وفدي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند علـــى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد غاوتشي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، أعتقد أنه نادرا ما تتاح فرصة تقديم التهنئة لرئيس في آخر يوم من شهر شباط/فبراير في سنة كبيسة . انني أهنئكم باخلاص ، سيدي على جهودكم الدؤوبة خلال هـــذا الشهر المليئ بالمشاكل .

اننا ندرك مدى الاحداث المأساوية التي تقع في لبنان ولسنا بحاجة هنـــا لتكرار الاعراب عن مشاغلنا بالتفصيل في هذه المناسبة . لقد طلب منا اليـــوم أن نصوّت على قرار يحاول بطريقة فعّالة أن يصلح تلك الحالة المأسوية ، وهـــو اذا ما اعتمد سوف يشكل خطوة ضرورية لاستعادة السلم والاستقرار في ذلك البلـــد ، اللذين هما أمران لازمان لتعزيز فرص توصل حوار المصالحة الوطنية الحالي الـــى نتيجة ايجابية .

ومنذ بداية هذه العملية فان مشاغل بلدي الرئيسية كانت التوصل الى نص يمكن اعتماده بتوافق الآراء أو على الأقل دون أية معارضة . وكان الطريق طويـــلا وشاقا وكان بالتأكيد بطيئا ، ويسرنا أن نلاحظ مع ذلك أن هذا المشروع يأخـــذ بعين الاعتبار معظم المشاغل التي أعرب عنها وفد بلادي .

ومن ثم فاننا نتوجه بالشكر الى وفد فرنسا وخاصة الى السيد السفـــير دي لاباري دي نانتوي على ما أبداه خلال العملية بأكملها من صبر وتفهّم .

ومع ذلك يجب أن أقول اننا كنا نفضل أن يتاح لنا المزيد من الوقت مـــن أجل محاولة التوصل الى نص يتضمن المزيد من العناصر اللازمة . واننا مقتنعـــون

بأننا كنا نتجه الى الطريق السليم وان الهدف كان قريب المنال . ونعتقد على وجه الخصوص أننا كان يمكن ان نستفيد من معرفة أدق بالمحادثات التي تدور على مستوى عال حول هذا الموضوع بالذات في دمشق اليوم .

بعد أن قلت ذلك وفي الظروف الحالية ، مازلنا نرى أننا يجب أن نؤيد هذا القرار . وعلينا ألا ننظر الى الماضي المأسوى بل الى المستقبل .

وفي نفس الوقت ، رغم أن العملية قد توقفت اليوم ، نود أن نتوجه بنداء الى جميع الأطراف المعنية بأن تستجيب بطريقة ايجابية وتحترم وتؤيد المهمة التي نتوخى اسنادها الى أفراد الأمم المتحدة ، مهما كانت نتيجة هذه العملية في نهاية المطاف بحيث تكفل لهؤلاء الاشخاص المتفانين في الحفاظ على السلم ومبادئ الأمم المتحدة والذين يعملون لضمان استعادة استقلال لبنان — لبنان الذى يتمتع بالسلم داخله ومع جيرانه — تكفل لهم الضمانات الكاملة عند قيامهم بمهامهم . وهذا في حد ذاته سوف يشكل خطوة ايجابية لتحقيق السلم واستتبابه في الشرق الأوسط وضمان استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه كاملة واعتراف الجميع بها . ان تعقد هذه المهام ينبغي ألا يثبط هممنا بل أن تستمر جهودنا الجماعية وتتكثف في المستقبل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مالطة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد ايكازا غايّارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أمامنا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16351/Rev.2 المؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٤ . ان مشروع القرار هذا هو نتيجة لعمل دؤوب قام به اعضاء مجلس الامن .

لقد رحبنا منذ البداية بالمبادرة الفرنسية ، وكانت العديد من المقترحات التي قدمتها بلدان عدم الانحياز ترمي الى ان يكون لهذه المبادرة جميع الضمانات الضرورية كيما تشارك الامم المتحدة بصورة مفيدة وفعالة في حل هذه المشكلة . ونحن نعترف بالجهود التي بذلها الوفد الفرنسي من اجل الاستجابة لهذه الشواغل .

ولا نستطيع ان ننسى ان لبنان مازال يتعرض للقصف وان جزءا من اراضي هذا البلد ذى السيادة لايزال تحت احتلال القوات الاسرائيلية . ونعي كذلك اننا لو بذلنا جهدا اضافيا بسيطا لكان بالامكان ان نحقق نتائج افضل في مشروع القرار هذا . ومع ذلك فنحن نرى ان الجهود التي بذلناها لم تذهب هباء ، لأننا استرشدنا بمبادئ حركة عدم الانحياز التي ننتمي اليها ، وهي المبادئ التي تهدف الى تحقيق السلم في هذه المنطقة المضطربة من العالم ، وبايماننا بمقدرة الامم المتحدة ومجلس الامن على الاضطلاع بمسؤولياتهما .

ان النتائج المعبر عنها في مشروع القرار هذا غير كاملة ، ولكننا نعتقد بأنها يمكن ان تسهم في تحسين الوضع في لبنان . ولهذا السبب فان وفد بلادى سيصوت لصالح مشروع القرار هذا .

السيدة كيركباتريك (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الولايات المتحدة تود ان تؤكد في هذا المحفل العام على تقديرنا العظيم للطريقة الممتازة التي ادرتم بها ، سيدى الرئيس ، اعمال مجلس الامن خلال هذا الشهر الذى ترأستم فيه المجلس ، ونود ان نعبر ايضا عن احترامنا للطريقة التي تابع بها الممثل الدائم لفرنسا ، بصبر ومهارة ، الجهود الرامية الى التوصل اليوم الى مشروع قرار يمكن ان يتيح عنصرا جديدا للسلام في الموقف اللبناني المأساوى .

ان الولايات المتحدة سوف تصوت لصالح مشروع القرار هذا ، وسوف تفعل ذلك كجزء من جهد مستمر طويل الامد للمساعدة في اعادة اقرار وتعزيز السلام اللازم لاستعادة لبنان سلامته الاقليمية ووحدته واستقلاله . وسوف نصوت لصالح مشروع القرار هذا لأننا نأمل انه سوف يسهم في وضع حد للعنف الذى يؤدى الى تشويه وقتل اهدافه اللبنانية ، بغير اعتبار للسن او الدور او الدين او الوضع الاجتماعي . وسوف تصوت الولايات المتحدة لصالح مشروع القرار لأننا نأمل ونتوقع ان يسهم في حماية السكان المدنيين في لبنان ــ سواء كانوا فلسطينيين أو شيعة أو دروزا أو سنيين أو مسلمين أو مسيحيين من جميع الطوائف ، اى كل افراد الشعب اللبناني .

كانت هذه هي اهداف سياسة الولايات المتحدة ولا تزال هي اهداف سياسة الولايات المتحدة .

لقد فهمنا منذ بداية السلسلة المأساوية الطويلة للمشاكل في لبنان ان التعاون الدولي ضرورى لاعادة السلم والسيادة الى هذا البلد . وتحقيقا لهذه الغاية شجعت الولايات المتحدة الجهود الدولية من اجل اعادة تعزيز السلم والحكم الذاتي في لبنان وشاركت في هذه الجهود . ولقد عملنا منذ عدة شهور داخل الامم المتحدة وخارجها ، وشاركنا في اتخاذ قرارات متعاقبة ، وأيدنا نشر مراقبي الامم المتحدة ودعونا الى توسيع منطقة انتشارهم ، وسعينا الى تعزيز دور الامم المتحدة . ولقد عملنا خارج الامم المتحدة ، وحدنا ومع الآخرين ، لمساعدة حكومة لبنان على تعزيز السلم وتوطيد سلطتها لممارسة سيطرتها السيادية على اراضيها . وتحقيقا لهذه الغايات شاركنا في القوة المتعددة الجنسيات ، وهي القوة التي انشئت لعدم توفر قوة تابعة للأمم المتحدة تقوم بهذا الغرض في ذلك الوقت .

ان الولايات المتحدة دفعت ثمنا غاليا لجهودها من اجل لبنان . فقد فجرت سفارتنا ، وقتل الكثير من الامريكيين وغير الامريكيين في عملية التفجير هذه . وقتل ما يقرب من ٣٠٠ شاب امريكي من قوات المشاة البحرية ، كانوا موجودين هناك ، على وجه التحديد ، لحفظ السلم ، وهم نائمون .

وقد وضعت عقبات كبيرة على طريق وحدة لبنان وسيادته وسلمه . ومن سوء الحظ ان نعلم اليوم ان مزيدا من العقبات سوف توضع الآن في طريق الجهود الجادة الرامية الى اعادة تعزيز وحدة لبنان وسيادته وسلمه . ولم يكن هناك وضوح كاف في كثير من المناقشات العامة حول طبيعة هذه العقبات . ومرة بعد الاخرى يقرأ المرء ويسمع ان اعمال العنف الرهيبة التي جرت خلال الاسابيع القليلة الماضية في لبنان هي نتيجة حتمية لتنوع لبنان السكاني ، وتقاليد التنافس والعداء بين المجموعات المتحاربة تقليديا في لبنان . وقرأنا وسمعنا اليوم المزيد عن الصراعات القبلية والطائفية ، وعن وجود القوات الاسرائيلية في الجنوب ، اكثر مما قرأنا وسمعنا عن وجود اكثر من ٥٠٠٠ من القوات السورية والفلسطينية والايرانية والقوات المشتركة الاخرى في لبنان . ولم نسمع كثيرا بالاستعمال المنهجي للعنف، الذى يجرى تشجيعه بشكل منهجي من خارج لبنان من اجل منع تحقيق الوحدة والسيادة والسلم في لبنان .

أنتقل الآن الى مشروع القرار . تود الولايات المتحدة أن تعقّب على حقيقة أن انشاء قوة لحفظ السلام مثل القوة المتوخاة في مشروع القرار سيكون ، لو أقر ، جزءا من السجل العظيم والطويل لجهود الأمم المتحدة في حفظ السلام . فقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أثبتت ، ابتداء ، في ١٩٤٩ ، بانشاء هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين في كشمير ، وفريق مراقبي الأمم المتحدة في لبنان ، في ١٩٥٨ ، ووزع قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط وفي الكونغو ، أنها عنصر أساسي في الوفاء بالمقاصد الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة . وليس من غير الملائم أبدا أن نذكّر أنفسنا بهذه المقاصد الأساسية للميثاق . وهي بطبيعة الحال صيانة سلم العالم وأمنه ، والحفاظ على السيادة والاستقلال الوطني ، والحفاظ على السلامة الاقليمية للدول الأعضاء ، وتخفيف المعاناة الجمة وحماية حقوق الانسان الأساسية للسكان المدنيين .

هذه مقاصد نبيلة ، وقد انشئت الأمم المتحدة لخدمة هذه المقاصد . وقد خدمتها جيدا بجهودها في حفظ السلام . ان جهود حفظ السلام هذه لم تكن متناقضة مطلقا مع حماية حقوق الدول الأساسية في الدفاع المنفرد والجماعي عن النفس ، وهو حق ينص عليه الميثاق أيضا . ان جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تتناقض مطلقا مع حق أية أمة أو أى شعب . لذلك يصبح من سوء الحظ فعلا ألا يسمح هذا الجهاز بقيام جهود جديدة لحفظ السلام اليوم .

لو كان يسمح للأمم المتحدة أن تقوم اليوم بدور معزز لحفظ السلام في لبنان لقدّمنا ، نيابة عن الولايات المتحدة ، ملاحظات أكثر تفصيلا حول الأحكام المحددة لمشروع القرار . وحيث أن زميلنا السوفياتي أبلغنا ، لسوء الحظ ، باعتزامه استخدام حق النقض ، لا أرى جدوى الدخول في أية تفاصيل أخرى حول نص مشروع القرار .

أود فقط أن أقول تعقيبا على هذا الموقف المحزن ، وعلى نتيجته المحزنة ، أن الممثل السوفياتي تكلم اليوم فبذر الكراهية وسقاها بالأكاذيب وحصد العنف . رافضا التعاون ، ومتهجما على الآخرين متهما اياهم على وجه التحديد برفض التعاون . لقد ملت الولايات المتحدة من هذه الافتراءات الموجهة الينا . وملّنا من التعود على اتهام الآخرين -

واتهامنا بصورة خاصة ــ بالقيام بأعمال وسياسات لا تتسم بها سياسات حكومتنا ، بل تتسم بها سياسات الذين يوجهون هذه الاتهامات . ان الولايات المتحدة تأسف لهذه التكتيكات التي يلجأ اليها زملاؤنا السوفيات . ونأمل أن يتخلوا عن هذه التكتيكات . ونأمل أن يعيدوا النظر في معارضتهم لدور جديد وبنّاء لحفظ السلام تلعبه الأمم المتحدة في لبنان ليتحقق لشعبه ، الذى عانى طويلا ، السلام والسيادة والأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها اليّ .

والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلا لباكستان .

يمر لبنان بفترة من أصعب فترات حياته ايلاما وعذابا . وفي الماضي القريب ، وخصوصا منذ الغزو الاسرائيلي في عام ١٩٨٢ ، عانت أجزاء كبيرة من أراضيه من آثار الاحتلال الاجنبي المدمرة ، وما بقي من البلد مزقته مجابهة يبدو أنها لن تنتهي بين الجماعات المتناحرة المتعددة .

ان المأساة الانسانية العميقة في لبنان ترافقها فوضى متزايدة على المسرح السياسي . والضحية الرئيسية لهذه الحالة التي لا تطاق هم سكان لبنان الذين يعيشون في ظل أهوال الحرب الأهلية التي زادها التدخل الأجنبي سوءا . ومن السذاجة أن نعتقد أن الأزمة اللبنانية ، بكل تعقيداتها ، يمكن أن تحل بسهولة . وهذا الافتراض ثبت أنه خطأ في التقدير دفع ثمنه الباهظ من اختطوا للبنان الطريق الذى اختاروه له . مع ذلك بدأت عملية يمكن أن تساعد في انهاء العنف السائد وسفك الدماء ، وفي خلق الظروف التي يمكن أن تنهض بالمصالحة وبالتوازن السياسي الضرورى للحفاظ على وحدة البلد واستقلاله وسلامته الاقليمية .

ومن الواضح أن الاتجاه صوب التمزيق السياسي للبنان لا يمكن عكسه بالجهود التي تخدم مصلحة هذا الطرف أو ذاك . ان الحالة تستدعي ايجاد مبادرات تقضي على الريبة بدلا من حفزها ، وتستهدف تحقيق المصالحة بين الأطراف اللبنانية التي لا غنى عن تعاونها لوحدة ذلك البلد وتماسكه .

ان للأمم المتحدة دورا هاما ينبغي لها أن تلعبه لمعالجة الحالة السريعة التدهور في لبنان ، وهو دور مكمّل للجهود التي تبذلها في هذا الاتجاه حكومات تشعر بالمسؤولية في المنطقة نفسها . ان المبادرة الفرنسية لتحريك مجلس الأمن ملائمة كل الملاءمة في هذا السياق وجديرة بتقديرنا . وأود أن احيي بصفة خاصة ممثل فرنسا ، السفير دي لا بساري دي نانتوي ، على الجهود التي بذلها بلا كلل في هذا السياق . وفي رأينا ، أن الاقتراح بانشاء قوة للأمم المتحدة في بيروت ، وهو اقتراح لم يحظ بموافقة المجلس في الماضي ، اقتراح لا يزال واردا بنفس الدرجة اليوم . ان وجود قوة الأمم المتحدة في منطقة بيروت يمكن أن يلعب دورا حساسا في تخفيف العنف وتحقيق وقف اطلاق النار الذي قد يوفر للبنان متنفسا يمكن في ظله أن تستأنف جهود المصالحة الوطنية من أجل احراز نتائج ملموسة .

ومن الجدير بالذكر أنه ما من طرف داخل لبنان أو خارجه عارض اقتراح انشاء قوة الأمم المتحدة في ذلك البلد ، وان كانت الشروط تفرض على انشائها . وبصريح العبارة قطع مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16351/Rev.2 الذي يقترح انشاء قوة للأمم المتحدة ، شوطا بعيدا صوب الاستجابة لتلك الشروط . ومما يدلل على ذلك مسألة رحيل القوة المتعددة الجنسية التي انصب عليها الاهتمام أثناء المشاورات المطولة بشأن الاقتراح الفرنسي بانشاء قوة للأمم المتحدة . ان معارضة الجماعات السياسية التي تمثل قطاعات كبيرة من السكان اللبنانيين للقوة المتعددة الجنسية نفت مبرر وجود تلك القوة . وان أحكام مشروع القرار تعزز رأينا بأنه كان يمكن أن يعقب اعتماده على الفور خروج القوة المتعددة الجنسية من لبنان .

ومن الواضح أن مشروع القرار تصور أن تحتل قوة الأمم المتحدة مواقعها بعد أن تكون جميع عناصر القوة المتعددة الجنسية قد غادرت الاراضي والمياه اللبنانية . ان ولاية قوة الأمم المتحدة ، التي كانت موضع مفاوضات حساسة ، تتضمن مراقبة وقف اطلاق النار وتقديم المساعدة في حماية المدنيين ، بما في ذلك حماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وتشعر باكستان بالقلق بصورة خاصة على سلامة اللاجئين الفلسطينيين ، وتطالب باتخاذ كل خطوة ممكنة للحيلولة دون تكرار ارتكاب جرائم بربرية ضد اللاجئين الفلسطينيين ، مثل الجرائم التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا في ١٩٨٢ .

ومما هو مسلم به ان اجراء مجلس الامن المشروط ليس علاجا لجميع المشاكل القائمة في لبنان ، وأهمها الوجود المستمر للقوات الاسرائيلية في أراضيه . ومع ذلك يجرى اقتراح ادخال قوة الامم المتحدة في بيروت لتحقيق هدف محدود ، ولا يقصد بهذا الاقتراح أن يمثل علاجا شامل للازمة اللبنانية . ومع ذلك فاننا لا نستبعد امكانية ان وجود هذه القوة يمكن أن يصبح مقدمة لعملية يمكن أن تعيد الى لبنان وحدته واستقلاله وسلامته الاقليمية .

ان ايماننا بجدوى وجود الامم المتحدة يعتمد على اعتبار مفاده أن للأمم المتحدة وحدها المقدرة على الوفاء بالحاجة الى وجود محايد يمكن أن يحقق الهدوء في بيروت ويتيح مهلة للقادة اللبنانيين لتكثيف جهودهم من أجل المصالحة الوطنية .

ونظرا لهذه الاعتبارات فان باكستان سوف تؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16351/Rev.2 .

والآن أستأنف عملي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن .

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار المنقح المقدم من فرنسا والوارد في الوثيقة S/16351/Rev.2 .

أُجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : باكستان ، بيرو ، زمبابوى ، الصين ، فرنسا ، فولتا العليا ، مالطة ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

الممتنعون : لا أحد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : المؤيدون ١٣ ، المعارضون ٢ ، دون امتناع عن التصويت . لم يعتمد مشروع القرار نظرا للتصويت السلبي لعضو دائم في المجلس .

يود الأمين العام أن يدلي ببيان وأعطيه الكلمة الآن .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أدلي ببيان موجز فيما يتعلق بالتصويت الذي أجري الان في مجلس الأمن والذي أوضح أن الخلاف بين أعضاء المجلس في الوقت الراهن يمنع الأمم المتحدة من أن تلعب دورا موسعا في الموقف المأساوي في لبنان .

ان الأمم المتحدة تشارك في الموقف اللبناني بشكل أو بآخر لأكثر من خمسة وثلاثين عاما . ان لبنان من الأعضاء المؤسسين في هذه المنظمة . وفضلا عن أنشطة انسانية هامة فانه لدينا على التراب اللبناني في الوقت الراهن حوالي ستة آلاف من أفراد قوات صيانة السلم . ومن الناحية المبدئية لا بد أن تشعر الأمم المتحدة بقلق عميق ازاء مصير دولة عضو، خاصة أن هذا المصير يرتبط بعوامل خارجية هامة وبالسلام الأوسع نطاقا في المنطقة .

ورغم تصويت اليوم فانني أناشد مجلس الأمن أن يواصل على نحو عاجل بحث الحالة في لبنان مع ايلائها أكبر الاهتمام . وينبغي للمجلس ، في رأيي ، أن يفعل ذلك بغية ايجاد طرق للأمم المتحدة في المستقبل القريب لتوسيع دورها في لبنان ليس فقط لصالح لبنان ذاته ولكن أيضا لصالح قضية السلم والامن الدوليين .

ومن جانبي ، سوف أواصل بذل كل ما في وسعي لتعزيز دور الأمم المتحدة البنّاء في هذا الموقف المأساوي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيسمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعربت حكومتي منذ البداية عن تأييدها لجهود فرنسا القيمة للتوصل الى قرار لمجلس الامن يمكّن الأمم المتحدة من القيام باسهام أكبر أهمية في الحفاظ على السلم والامن في منطقة بيروت وهو قرار كان يجب ، في رأينا ، اتخاذه منذ أمد طويل . ولقد شعرنا أن مشروع القرار الذي صوتنا عليه توا ، والذي كان ثمرة مشاورات مطولة ومكثفة ، مضى شوطا طويلا في سبيل تحقيق ذلك. لذلك كنا نأمل أن يستطيع المجلس أن يتصرف وفقا لمسؤولياته . ولكن للأسف لم يتحقق ذلك.

ان حكومتي ما فتئت تتابع بقلق متزايد التطورات التي تقع في لبنان وبخاصة تلك التي

وقعت حديثا في بيروت وما حولها . وما زلنا نأمل أن يكون في الامكان أن نخرج من الدائرة المفرغة للعنف حتى لا تكون هناك خسائر أخرى في الأرواح . وفضلا عن ذلك فان وقف اطلاق النار الفعال قد يمهد الطريق أمام خطوات أخرى على طريق المصالحة الوطنية حتى يمكن في نهاية المطاف أن تنسحب كل القوات الاجنبية الموجودة في لبنان بغير تفويض، وحتى لا تصبح السلامة الاقليمية لذلك البلد ووحدته وسيادته واستقلاله محل شك بعد الآن .

ومن المؤسف أن هذه المنظمة منعت اليوم مرة أخرى من أن تقدم مساهمة متواضعة في تعزيز هذه العملية التي طالب بها مشروع القرار وذلك نتيجة التصويت السلبي لاحد الأعضاء الدائمين في المجلس .

ان المادة ٢٤ من الميثاق تنص على أن يعهد أعضاء الأمم المتحدة الى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين ، ونحن ، أعضاء هذا المجلس ، مسؤولون مجتمعين ومنفردين عن تنفيذ هذه الولاية الهامة . ان حكومتي يؤسفها أن تلاحظ، برغم خطورة الموقف الذى نعالجه هنا اليوم ، أن المجلس قد عجز عن أن يرقى الى الآمال والتوقعات التي تعلقها شعوب العالم عليه .

ومن الواضح أن نتيجة تصويت اليوم هي خيبة أمل كبرى لوفدى بصفة خاصة ، لأن ذلك يضع عقبة كبيرة أمام قدرة الأمم المتحدة على أن تقوم بذلك الاسهام في تحسين الحالة في لبنان ، وهو الأمر الذى من حق العالم أن يتوقعه من هذه المنظمة .

ومع ذلك وحيث أن هذا هو الحال لا أستطيع الا أن أضيف أن هولندا سوف تتطلع دائما الى فرص تعزيز عملية السلم والمصالحة في لبنان . ونحن نوافق تماما على ما جاء في مشروع القرار عندما أعرب عن الحاجة الى نتيجة ايجابية للحوار الخاص بالمصالحة الوطنية تكون ، كما ورد في الفقرة الرابعة من الديباجة ، "أساسا لا غنى عنه لسلم لبنان وأمنه" .

وفي اجتماع المجلس في ١٦ شباط/فبراير دعونا الأطراف المعنية الى ان تستانف دون مزيد من التأخير عملية المصالحة والتفاوض التي ترمي الى اقامة حكومة تتمتع بأكبر قدر من التأييد وتمارس سلطاتها في جميع أراضي لبنان . ان مثل هذه الحكومة سيكون في وسعها تأكيد سلطتها وتحقيق الاهداف المرغوب فيها وهي الانسحاب الكامل لجميع القوات غير اللبنانية الموجودة في الأراضي اللبنانية بغير تفويض .

وأود أن أكرر هنا مرة أخرى أن حكومتي لا تزال ترى أنه لا يمكن أن تكون هنـــاك سلامة اقليمية ووحدة وسيادة واستقلال للبنان الاّ اذا انسحبت كل القوات الاجنبية الموجودة بغير اذن في ذلك البلد .

وبرغم النكسة الحالية لا نزال نأمل في أن يسمح لهذه المنظمة في وقت قريب بـأن تلعب دورا هاما في المنطقة وهو الدور الذى طالما تطلع اليه الكثيرون منا . ويبدو لنا أن مثل هذه القوة التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تكون قوة لحفظ السلام وليست قوة تشرف على فرض هذا السلام مع مخاطر توريط نفسها في القتال ومن ثم التدخل في الشؤون الداخليـــة للبنـــان .

ان وقف اطلاق النار المستقر والفعال في منطقة بيروت لا يزال ،في رأينا ، متطلبا اساسيا مسبقا ينبغي تحقيقه حتى تستطيع اى قوة تابعة للامم المتحدة ان تضطلع بولا يتها المقترحة على نحو فعال في المنطقة .

أعتقد انه كان من الصحيح بالنسبة لي ان ادلي بهذه الملاحظات رغم انها ، للاسف ، لا يمكن ان تكون ذات صلة مباشرة بالحالة في الوقت الحالي ، لأنه اذا أثيرت مسرة اخرى مسألة الجهود السلمية للامم المتحدة في بيروت أو في لبنان قد يرغب المجلس في أن يفكر في بعض هذه الاعتبارات التي لا تزال ، في رأينا ، ذات صلة بعملية من هذا النوع .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان الحالة في لبنان خطيرة . وان لها عواقب خطيرة على جيران لبنان وعلى الشرق الاوسط بشكل عام والعلاقات الدولية بمجموعها . من الصحيح اذن ان يدرس مجلس الامن تلك الحالة وأن يتخذ القرارات اللازمة .

لقد انخرطنا ، بوصفنا مجلسا ، في هذا بصورة مكثفة ، وخاصة على مرّ الاسابيع الثلاثة الماضية . وقد وصلنا اليوم الى مرحلة اتخاذ قرار بشأن جزء من المشكلة على الاقل . ومن خيبة الامل الكبيرة بالنسبة لوفد بلادى اننا لم نصل الى اية نتيجة .

اننا نجد من المستحيل ان نفهم أن أى شيء قيل بعد ظهر اليوم يبرر استخدام حق النقض بشأن اجراء محدود تقوم به الامم المتحدة بناء على طلب الحكومة المعنية ،ألا وهي حكومة لبنان . اننا نعتقد ان العديد من البلدان الصغيرة غير المنحازة ستنظر بقلق كبير الى هذا البرهان على مدى سهولة الحيلولة دون اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته حسب ما هو وارد في الميثاق . ان لهذا الامر آثارا ضارة بأمن جميع الذين يعتمدون على الامم المتحدة .

لقد كرّس مجلس الأمن جهدا كبيرا من أجل اعداد مشروع القرار الذى تم التصويت عليه قبل لحظات . لقد تميزت فرنسا بأخذ زمام المبادرة الى هذا المشروع وتقديمه . وسع ذلك ، وكما ذكر السفير الفرنسي عن حق ، فان المجلس بمجموعه ، بما في ذلك تلك الوفود التي صوتت ضد المشروع ، قد أسهم في تحسين صياغته . لقد قدمنا جميعا تنازلات على أمل التوصل الى توافق في الآراء .

لقد فشلنا ، في الوقت الراهن . ولكن هناك جانب واحد من هذا الفشل يحيّر وفد بلادي بشكل خاص . لقد تركزت مناقشات مجلس الامن أثناء الاسابيع الثلاثة الماضية على الحالة في بيروت وما حولها ، ولم يكن هناك أحد أكثر اصرارا على أن تقتصر مناقشتنا بشأن مشروع القرار على أصغر منطقة جغرافية ممكنة من الوفد الذي طل لتوه تصويته السلبي في بيانات تتعلق بلبنان بمجموعه ،أو بأجزاء من لبنان غير مدينة بيروت . لقد قال لنا هذا الوفد مرارا انه يجب علينا أن نقصر أنفسنا على مدينة بيروت وحدها ، وليس حتى على منطقة بيروت . وقد عبّر عن شكوكه فيما يتعلق بجزء مشروع القرار الذي تحدث عن أن مهمة قوة الامم المتحدة ستكون :

" مراقبة احترام وقف اطلاق النار والاسهام في حماية السكان المدنيين، بما فيهم سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، فتساعد بذلك ، دون التدخل في الشؤون الداخلية للبنان لمصلحة أي طرف مهما كان ، في استتباب السلم اللازم لعودة السلامة الاقليمية للبنان ووحدته وسيادته واستقلاله ." (S/16351/Rev.2)

ويبدو انه يعتقد بأن هذه المهمة كانت أوسع مما ينبغي . ولكن عندما تكلم هذا الوفد بعد ظهر اليوم ، بدا أن اعتراضه على مشروع القرار معني باجراءات بعيدة عن مدينة بيروت .

وكما قلت بالفعل ، فاننا قد أمضينا الاسابيع الثلاثة الماضية ونحن نركز على الحالة في بيروت وما حولها . ولكنني أنضم الى الوفد الذي انتقدته لتوي والى وفود اخرى في التأكيد على ان مشكلة لبنان أوسع بكثير من بيروت . ينبغي ألا يغرب عن بالنا اننا لم نكن نحاول ، في مشروع القرار ، ان نعالج المشكلة بمجموعها . هناك اشياء كثيرة كانت حكومة بلادي تود ، لو كنا نحاول معالجة المشكلة كاملة ، ان تراها مدرجة في مشروع القرار ولكن كنا ، بروح توفيقية، على استعداد لحذفها من اجل التوصل الى اتفاق بشأن اتخاذ عمل محدود يعالج المشكلة الاكثر عجالة . فمثلا ، كنا نود أن نشير الى قراري مجلس الأمن ٥٢٠ (١٩٨٢) و ٥٢١ (١٩٨٢) ؛ وكنا نود صياغة عبارة اوضح بشأن الانسحاب المبكر لجميع القوات الاجنبية؛ وكنا نفضل كذلك ادخال كلمة " في أول الأمر " على الجملة الثانية من الفقرة الثالثة لتوضيح ان قوة الامم المتحدة يمكنها ان تبدأ الاضطلاع بمهمة صغيرة نسبيا ، تصبح فيما بعد ،اذا كانت ناجحة ، مهمة أكبر .

أريد أن أؤكد على ان حكومتي تعتقد انه يتوجب على جميع البلدان أن تحترم سلامة اراضي لبنان ووحدته وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دوليا ، كما ينص مشروع القرار هذا .

ان حكومة بلادي تتطلع مخلصة الى استئناف حوار المصالحة الوطنية . واننا على ثقة من ان هذا سيفضي الى حالة نرى فيها ان الحكومة الجديدة في لبنان ، بعد أن استقالت الحكومة السابقة بالفعل ، ستتولى مهامها بالترحيب على الصعيد الوطني وستبسط سلطتها عن طريق الجيش اللبناني وقوات الأمن في جميع ارجاء البلاد . وبغية تحقيق هذا سيكون من الضروري بالطبع ان ترحل القوات الخارجية التي تمارس حاليا سلطة في جزء أو آخر من لبنان .

ان مما يدعو الى ارتياحنا البيانات الواضحة التي أدلت بها جميع الحكومات التي لها قوات في لبنان بانها لا تعتزم أن تبقي قواتها هناك . نحن نعترف بأن هناك صعوبات في ازالة تلك القوات . ولعل حدوث تدهور في وضع الأمن الداخلي في اجزاء من لبنان احدى هذه الصعوبات . ان هذه الصعوبات وغيرها ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار . ونعتقد بانه قد يكون في مقدور الامم المتحدة ان تضطلع بدور بنّاء في حسم تلك الصعوبات ، سواء عن طريق المناقشة هنا أو عن طريق توفير القوات بناء على طلب الحكومة اللبنانية .

ان حكومتي على اقتناع راسخ ، وقد ذكرت مرارا وتكرارا ، انه يجب ان تلعب الامم المتحدة دورا موسعا في لبنان . ويتحدث البعض على نحو طليق عن فشل انشطة الامم المتحدة في لبنان . انهم على خطأ . ليس كل ما قمنا ، نحن الامم المتحدة ، به في لبنان قد ازدهر ونجح على اكمل وجه . ولكن لا ينبغي لنا بناء على ذلك ان ننتقل الى النتيجة العكسية . لقد قامت الامم المتحدة عبر السنوات بأعمال جيدة في لبنان . وألاحظ على وجه الخصوص انه عندما سمح لمراقبي الامم المتحدة بمراقبة وقف اطلاق النار ، فعلوا ذلك بشجاعة وكفاءة . لقد ساعد عطبهم دون شك على حفظ السلم وتخفيض سوء التفاهم . وبالمثل ، عندما سمح لقوة الامم المتحدة في لبنان بأن تقوم بمهامها وفقا للولاية الموكولة اليها ، فانها كانت فعالة . وقد اضطلعت الامم المتحدة مؤخرا بدور متواضع فيما يتعلق باجلاء السيد عرفات وأتباعه عن طرابلس .

وفوق كل هذا ، وطى مدى فترة سنوات عديدة ، فقد دللت الامم المتحدة طـــى اهتمام كبير بمحنة اللاجئين الفلسطينيين .

وبايجاز ، حققت الامم المتحدة الكثير . وتعتقد حكومة بلادى وتأمل بأن الأمـــم المتحدة يمكنها القيام بالمزيد ، وبأنه يجب أن يسمح لها أن تفعل ذلك .

لقد ذكرت من قبل ان الحالة خطيرة في لبنان : ان سلطة الحكومة اللبنانية، وهي سلطة دستورية تماما اصبحت موضع شك، وهناك صراع فتوى وان آمن الرجال والنساء العاديين يتعرض للخطر. ولا يسعنا الا ان نعرب عن تعاطفنا مع هؤلاء الرجال والنساء العاديين الذين يسعون سعيا جادا من اجل تحقيق المصالحة والسلم والأمن .

وتعتقد حكومتي بشدة ان الشعب اللبناني له نفس الحق الذى نتمتع به في اختيار حكومته وتصريف شؤونه الداخلية دون تدخل خارجي . وهذا حق نص عليه ميثاق الأمم المتحدة . واننا لعلى يقين من ان جميع اعضاء الأمم المتحدة سوف يعملون على ضمان تمتع اللبنانيين بهذا الحق بحرية .

وازاء كل هذه الجهود والآمال وازاء الايمان بما يمكن للأمم المتحدة ان تقوم به ، فانني اتطرق الان الى التصويت الذى اجريناه لتونا .

ان تصويت حكومتي لصالح مشروع القرار يتفق تماما مع الميثاق، ومع ما قلته لتوى ومع ما تتطلبه الحالة . ان تصويت اثنين من الوفود بصورة تتعارض مع هذه المعايير يبعث خيبة امل كبيرة . ولا يفهم وفدى كيف يمكن لهذين الوفدين ان يبررا موقفهما للمجتمع الدولي . ولا يفهم وفدى ايضا كيف يمكن لهذين الوفدين ان يرضيا ضميريهما امام الشعب اللبناني الذى يتعرض للمعاناة واليأس . ولا يفهم وفدى كيف يمكن لهذين الوفدين ان يتوقعا منا ان نصدّق انهما يعملان لما فيه مصلحة الأمة العربية ؛ او في الحقيقة للمصلحة الاكبر لنا جميعا في تسوية النزاعات بطريقة سلمية . الا يشجعان بذلك على اطالة امد حالة الفوضى ؟

وعلى الرغم من النتائج القاتمة التي نجبر على استخلاصها من جراء التصويت الذى اجريناه ، سيلتزم وفدى بمواصلة جهوده لتحقيق درجة ما من التفهم ودرجة ما من التحسن في سيان المشكلة اللبنانية . ونرحب بالبيان المقتضب الذى ادلى به لتوه الأمين العام . وسوف نبذل قصارى جهدنا ونعمل بما يمليه علينا طابع الاستعجال الذى

تتصف به المشكلة، ولن نستسلم بل سنستمر في محاولاتنا استخدام مجلس الأمن والأمم المتحدة في اداء الوظيفة التي اريد لهما القيام بها .

السيد لينغ كنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد شهدنا في الآونة الاخيرة تدهورا مستمرا للحالة في لبنان وسلسلة من الصراعات المسلحة في منطقة بيروت التي الحقت بالشعب اللبناني مرة ثانية خسائر فادحة في الارواح والممتلكات .

ويرى وفد الصين انه ينبغي لمجلس الامن ان يلعب دورا ايجابيا في مسألة لبنان . وينبغي له ان يعمل باخلاص على تنفيذ قراراته السابقة ذات الصلة . وفي الوقت نفسه لابد من ان تؤخذ بعين الاعتبار جميع الخطوات العملية الاخرى في ضوء الحالة الراهنة . ان موقفنا المبدئي يتمثل في ان اى اجراء يتخذه مجلس الامن فيما يتعلق بلبنان ينبغي ان يهدف حقا الى ضمان استقلال لبنان وسيادته وسلامته الاقليمية ؛ والى القضاء على العدوان والتدخل الاجنبيين وتعزيز المصالحة الوطنية في لبنان .

وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي ، واخذا في الاعتبار حقيقة ان قوة الأمم المتحدة التي طولب بها في مشروع القرار الفرنسي تنص على ولاية واضحة ومحددة - مثل المساعدة على حماية السكان المدنيين ، بما في ذلك مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان لمنفعة اى طرف كان - فقد صوت الوفد الصيني لصالح مشروع القرار S/16351/Rev.2.

ومن جهة اخرى ، فحيث ان الازمة في بيروت ليست سوى جزء من الأزمة اللبنانية وحيث ان السبب الرئيسي للحالة الخطيرة في لبنان اليوم يكمن في الغزو والاحتلال الاسرائيلي لذلك البلد ، فانه لا يسعنا الا ان نؤكد ان حل المشكلة اللبنانية يتمثل في انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان . وفي الوقت نفسه فاننا نرى انه لا يجوز للسفن الحربية الموجودة في المياه اللبنانية ان تقوم بأى تدخل مسلح في الشؤون الداخلية للبنان تحت اى ذريعة كانت .

ولنا وطيد الامل في ان تعمل الفئات السياسية المختلفة في لبنان على حل مشاكلها بصورة مستقلة ، عن طريق المشاورات وبمعزل عن التدخل الخارجي ، ليتسنى للسلم ان يستتب في ربوع لبنان في اقرب وقت .

السيد كرافتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لم يتمكن من تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16351/Rev.2 للاسباب التالية :

اننا اذ نشاطر القلق العميق المعرب عنه ازاء مأساة الشعب اللبناني ، نوافق تماما على وجوب اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة يكون من شأنها ان تفضي الى السلم والاستقرار في لبنان . ولهذا فان الامر الرئيسي هو القضاء على كل شيء يعرقل تطبيع الحالة في ذلك البلد . ولسوء الحظ ان مشروع القرار المقدم الى المجلس لا يتضمن احكاما تحقق الاهداف التي يسعى اليها المجلس .

ان السبب الرئيسي في المأساة اللبنانية يكمن في التدخل الامبريالي المستمر في شؤون لبنان . وقد بلغ هذا التدخل اوجه عندما قامت القوات الاسرائيلية بغزو كاسح ومسلح لذلك البلد في صيف ١٩٨٢ .

وعلى الرغم من ان مجلس الامن قد طالب بأن تسحب اسرائيل ، فورا ودون شرط ، قواتها المسلحة من لبنان ، لا يزال المعتدي يواصل احتلاله لثلث الاراضي اللبنانية ويشن قصفا مدمرا على مناطق اخرى من البلاد . وقد فرضت اسرائيل والولايات المتحدة على لبنان اتفاقا ذليلا يجعل من ذلك البلد محمية امريكية - اسرائيلية . وبالطبع كان لا بد لهذا الاتفاق ان يواجه بالاحتجاج والمقاومة الشرعيين من جانب القوى الوطنية في لبنان . ولا بد له بالتالي ان يحدث زيادة كبيرة في التوتر القائم في ذلك البلد .

وقد تسبب دخول ما يسمى بالقوات المتعددة الجنسيات الى الأراضي اللبنانية في معاناة وآلام جديدة للبنانيين . وفي ذلك الحين ، فان القوات البحرية الامريكية والبوارج الحربية والطائرات التابعة للولايات المتحدة بدأت تنفذ مهمة " تحقيق السلم " بالقنابل ومدافع السفن . وعلاوة على ذلك وكما يتضح من بيانات رئيس الولايات المتحدة ووزير الدفاع بالولايات المتحدة الامريكية فان المسؤولين الامريكيين لا يتخلون عن القيام بمزيد من عمليات القصف في لبنان . والشيء الوحيد الذى اتضح أن الولايات المتحدة الامريكية على استعداد للقيام به هو نقل قواتها الى سفن الاسطول السادس وذلك لاعادة نشرها فيما بين ميلين وثلاثة أميال تجاه الغرب . وهذه الاجراءات لا تزيل الخطر الذى يهدد لبنان . وقام المحتلون الاسرائيليون والاسطول والطائرات والقوات الامريكية التي تشترك في أعمال عسكرية ضد القوات الوطنية اللبنانية بحملة مكثفة من التهديدات والاستفزاز العسكرى ضد سوريا ، وذلك يتضمن أبعادا خطيرة على السلم والأمن الدوليين .

ان الاهتمام بتطبيع الحالة الصعبة في لبنان يتطلب الوقف الكامل للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لذلك البلد وكذلك الانسحاب الفورى وغير المشروط لقوات التدخل الاسرائيلي ولما يسمى بالقوات المتعددة الجنسيات وابعاد السفن الحربية التي تشارك في القوات المتعددة الجنسيات عن مياه لبنان والوقف الفورى لعمليات القصف الجوى والقصف المدفعي ، التي لا ينبغي أن تتكرر في المستقبل .

هذه هي الشروط الأساسية لاستعادة السلم والاستقرار في لبنان ولحماية المدنيين في ذلك البلد . ودون تنفيذ هذه الشروط الضرورية فان تقديم المساعدة للبنان باسم الأمم المتحدة يفقد أى أساس حقيقي . ولا يمكن للمرء أن يفترض أن قوات الأمم المتحدة التي أنشأها مجلس الأمن يمكن أن تقوم بمهمتها بفعالية عندما تقع تحت سيطرة الاسطول الامريكي الذى يرابط على امتداد السواحل اللبنانية محملا بمشاة البحرية .

ان رفض ادراج الأحكام والضمانات ذات الصلة في مشروع القرار ، بما في ذلك الاشارة الى أن اتفاق كل الأطراف المعنية مباشرة ضروري ، وعدم وجود أحكام هامة أخرى كل هذه الأمور تجعل من المستحيل تحقيق مهمة قوات الأمم المتحدة .

في ضوء كل هذا ، لا يمكن أن نعتبر المناورات المتعلقة بمشروع القرار هذا الا محاولات ترمي من جانب الى تبرير التدخل في الشؤون الداخلية للبنان ، ومن جانب آخر تنفيذ ذلك باسم الأمم المتحدة .

السيد أرياس ستيبا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي ، أولا وقبل كل شيء حيث أن اليوم هو اليوم الأخير الذي تمارسون فيه أعمالكم بوصفكم رئيسا للمجلس اسمحوا لي أن أقدم اليكم أخلص تهانيّ على الطريقة الماهرة والقديرة التي قمتم بها بادارة عملنا خلال الشهر الذي ينتهي اليوم . وأعبر عن الأمل بأن الحكمة العظيمة التي ابديتموها سوف تلقي بعض الضوء الذي يستهدي به الذين سوف يخلفونكم في عملكم الحساس .

ان تصويتنا كان تعبيرا عن اهتمام بيرو بضرورة قيام الأمم المتحدة بعمل فعال وقوي للمساعدة على التغلب على الحالة المأساوية الساقدة اليوم في لبنان . وكان أيضا تعبيرا عن اعتراف وفدنا بالجهود التي بذلها ممثل فرنسا ووفده في محاولة للتحرك قدما بمبادرة حاولت أن تحقق السلم في جزء من العالم استقطب اليوم اهتمام المجتمع الدولي .

ان مجموعة من البلدان ، التي تتفاوت درجات تنميتها والتي لها مواقف مشتركة في السعي من أجل تحقيق سلم وعدل دوليين ، قد عملت في حياد وجهد دؤوب من أجل تحقيق تناسق المواقف بين البلدان الأعضاء في مجلس الأمن . ان المقترحات التي قدمتها هذه المجموعة الى وفد فرنسا تعتبر في جملتها موفقة ولهذا فاننا نود مرة أخرى أن نشكر ذلك الوفد .

ان وفد بيرو بعد تحقيق درجة من التقدم الملموس في مسعى هذا المجتمع الدولي لتحقيق موقف مشترك يتفق مع المهمة المعروضة علينا كان يود أن يتمكن من الاستمرار قليلا في هذا الجهد ، ولكننا نفهم الأسباب التي أدت الى شروع القرار الذى عرض للتصويت اليوم في هذه الجلسة . ورغم ذلك ، فاننا نؤمن بأن هذه النتيجة لا تعني نهاية مسؤوليات أعضاء المجلس . وكما أشار بصورة صحيحة الأمين العام فان عمل المجلس هو مواصلة دراسة هذا الموضوع والسعي من أجل تحقيق تقدم لا قرار السلم في لبنان . ولهذا أود ، باسم وفد بيرو ، أن أؤكد على ان كل جهودنا وامكانياتنا سوف تكون دائما متاحة للمساهمة في المستقبل في أية مبادرة ترمي الى تحقيق وحدة الآراء التي لم نتمكن من تحقيقها اليوم ولكننا واثقون من أنها سوف تتحقق في المستقبل القريب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل بيرو على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد .

السيدة كيركباتريك (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعترض الولايات المتحدة بقوة على الاتهامات الزائفة التي وجهها ممثل أوكرانيا . ونحن نعتقد اعتقادا جازما بأن هذه الهجمات تحرف وتشوه أهدافنا وسياساتنا في لبنان تشويها مطلقا .

ان حكومة الولايات المتحدة بتصويتها لصالح مشروع القرار المعروض على هذا المجلس اليوم ، بتصويتها لصالح هذا القرار الذى نعتقد انه غير كامل ، وهو قرار غير مرض في وجوه كثيرة كانت تعبر تعبيرا واضحا عن التزامنا بفكرة أن السلم في لبنان يجب أن يتحقق عن طريق الشعب اللبناني ، وان كل القوات الأجنبية مهما كانت هويتها يجب أن تنسحب من لبنان وان السكان اللبنانيين ــ مسيحيين كانوا أو مسلمين ــ يجب ألا يتعرضوا لأى تدخل من أى جانب حتى يتوصلوا الى اتفاق متحضر يحترم حقوق الجميع ويحافظ على حرياتهم .

ان لبنان ، في اعتقادنا ، قد كان ، ويمكنه ان يكون ، دولة مستقلة ديمقراطية . وكدولة مستقلة وديمقراطية ، فان لبنان قد مارس حقه ، بموجب المادة ٥١ من الميثاق ، في الدفاع عن النفس ، وحقه في ان يطلب من الآخرين المساعدة في الدفاع عن النفس بغية تعزيز سيادته واستقلاله والحفاظ عليهما . وقد استجابت الولايات المتحدة ، كما استجاب المشتركون الآخرون في القوات المتعددة الجنسية للطلب الذى تقدمت به حكومة لبنان الشرعية . ولم تكن لدينا أية أهداف هناك الا المساعدة على عودة السلم والاستقلال والسيادة الى لبنان ، وأى قول ينطوى على أى شيء يختلف عن ذلك هو قول مجانب للصواب تماما في أحسن الفروض .

السيد كرافتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان ممثلة الولايات المتحدة الامريكية لم تحدد ما هو التشويه الذى ذكره وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة . مما يجعلني في غنى عن ممارسة حق الرد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل فرنسا الكلمة للادلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة .

السيد دى لا بارى دى نانتوى (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد الاقتراح الذى طرحناه عليه . وهذه نتيجة مؤسفة بالتأكيد ، ولاسيما في ضوء جميع الجهود التي بذلها العديد من البلدان في هذا المجلس والتي بذلناها نحن .

ان هذه النتيجة ليست طيبة بالنسبة للأمم المتحدة . ان مجلس الأمن لا يقوم بالمهمة المناطة به بموجب الميثاق ان هو لم يتمكن من اتخاذ قرار في مثل هذه الظروف . وبالتحديد فان ايماننا — وتشاركنا في ذلك الأغلبية العظمى في هذا المجلس — بالدور الذى يمكن للامم المتحدة القيام به هو الذى دعانا الى تقديم هذا الاقتراح .

انها نتيجة غير حسنة بالنسبة للبنان . ولن اشير مرة ثانية الى الوضع في بيروت الذى هو ماثل في اذهان الجميع الان . ولكنني اود أن اقول بأن مشروع قرارنا لم يهدف الى تسوية جميع مشاكل السلم في هذه المنطقة . لقد كان مشروع القرار هذا بالنسبة لنا ، في المقام الاول ، خطوة أولى ، بل بادرة لتحقيق السلم ترمي الى تهيئة مناخ للمصالحة في لبنان .

والان ، اود أن اشكر كل الذين عملت معهم في هذا المجلس ، وخاصة اولئك الذين عملت معهم عن كثب خلال الأسابيع الثلاثة الفائتة . وأشكر البلدان التي يمثلونها ، لأن هذه البلدان ، مثل بلدنا ، تظهر ايمانها بالدور الذى يمكن للامم المتحدة ان تضطلع به ، والجهود التي يمكن ان تبذلها للمساعدة في تحقيق المصالحة والسلام . واشكر ممثلي هذه البلدان بصفة شخصية ، على تعاونهم المستمر ، وأقدر خصائل الوضوح والشجاعة والوعي والابداع والمثابرة التي دللوا عليها ، فلقد ثابروا على هذا الدأب بكل همة ونزاهة طيلة هذه المفاوضات .

واشكر كل أولئك الذين تفضلوا بالتعبير عن تقديرهم لجهود بلدى ، وبطبيعة الحال أشكرهم كذلك على الكلمات الرقيقة جدا التي وجهوها لشخصي والتي كان لها أثرها البالغ .

وأتوجه اخيرا بامتناني وبامتنان بلدى لكل أولئك الذين تكرموا وصوتوا لصالح اقتراحنا . وانه لمما يثلج الصدر بالنسبة لبلدى ان يحظى بهذا التأييد الكبير للمقترح الذى قدمناه . فهذا يؤكد لنا ان الجهود التي بذلناها كانت في الاتجاه الصحيح ، وان لم تكلل بالنجاح اولم يسمح لها بالنجاح .

وبطبيعة الحال فان افكارى وافكارنا متجهة نحو لبنان ، نحو ذلك البلد الصديق الذى يعاني ، ونحو أولئك الناس الذين تعرّضوا ، وما زالوا يتعرضون ، الى محن يعجز عنها الوصف . ان لبنان بلد تربطنا به علاقات صداقة تقليدية ، كما يعرف الجميع . اننا نحب لبنان ، ونحب جميع سكان لبنان . اننا نحب جميع

الذين يسكنون هناك ، وليست لدينا أية استثناءات تقوم على الدين او الانتماء . اننا أصدقاء لجميع اللبنانيين واننا نفكر في أمر جميع اللبنانيين وسنستمر في التفكير فيهم . فهم الذين كنا نفكر فيهم عندما اتخذنا هذه المبادرة ؛ وهم الذين نفكر فيهم وسنستمر دائما في التفكير فيهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل لبنان اخذ الكلمة ، واعطيه الكلمة الآن .

السيد فاخوري (لبنان) : سيدي الرئيس ، ان وفد لبنان ، مع تقديره للجهود التي بذلتموها شخصيا وبذلها سفير فرنسا والممثلون الآخرون ، يأسف ان يقف مجلس الأمن للمرة الثانية ، خلال أشهر قليلة ، عاجزا عن اتخاذ قرار يسهم ، ولو جزئيا وبصورة محدودة ، في وضع حد لمأساة اعترف جميع أعضاء هذا المجلس بجسامتها ويعانيها لبنان ، وهو البلد العضو المؤسس للأمم المتحدة . انها مسؤولية كبرى يتحملها المجتمع الدولي عبر هذا المجلس ، ليس امام الشعب اللبناني فحسب بل أمام شعوب العالم ، باعتباره المؤتمن على حفظ السلم والأمن الدوليين . وانها أيضا لخيبة أمل لا توصف تصيب الشعوب ، كل الشعوب ، التي تتطلع في أحرج أوقات تاريخها الى مساعدة ومساهمة فعّالة من مجلس الأمن للخروج من الأزمات التي تتخبط بها .

وبالرغم من أسفنا وخيبة املنا فان وفد لبنان يناشد بدوره هذا المجلس في ان يمعن النظر في الموقف الذي اتخذ اليوم ، وان يعالج تلقائيا ، أو ان يتجاوب فعليا ، في أقرب وقت مع أية مبادرة جديدة تتناسب مع خطورة الاوضاع في كل لبنان ، ليتمكن من خلالها من القيام بالمهام المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يبق في قائمة المتكلمين من يريد التكلم في هذه الجلسة .

وحيث أن هذه الجلسة ستكون على الأغلب آخر جلسة رسمية يعقدها مجلس الأمن تحت رئاسة باكستان ، أودّ أن أعرب عن امتناني العميق لأعضاء المجلس على ما أبدوه من التفهّم وقد موه لي من التعاون أثناء المداولات المطولة التي أجراها مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير . وأودّ أيضا أن أسجل تقديري العميق للأمين العام ومساعديه القديرين على التعاون والمساعدة اللذين تلقيتهما منهم . كما أودّ أن أشكر موظفي الأمانة العامة على مساعدتهم الفعالة .

بهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠